

مذكرة إلى الأمين العام للأمم المتحدة

معالي

السيد بان كي مون - نيويورك

إلى لجنة حقوق الإنسان - جنيف

تحية ، واحتراما ، وبعد.

سعدت البشرية بولادة المنظمة العالمية للأمم المتحدة لما تضمنته من المبادئ العالمية الإنسانية ، والأهداف السامية لخدمة البشرية ، والحفاظ على قيمها العالية. وكان لا بد لتلك المبادئ أن تتبعها تنظيمات ، وأصول وقواعد وضوابط قانونية لتطبيقها ، ومن باب التأكيد على التزام الدول الأعضاء فيها على مراعاة تطبيق هذه المبادئ أنشأت للمنظمة العالمية إدارات فرعية ، وجمعيات أممية ، ومؤسسات مرادفة لدعم نشاطات المنظمة وفروعها ومتابعة أعمالها ومهامها في كافة أنحاء العالم وبين جميع الدول. ولما كان الإنسان وسلامة حياته وضمان حريته وصون كرامته هو الهدف الأساسي الذي بنيت عليه مبادئ المنظمة العالمية فقد سعت المنظمة العالمية في نيويورك وجميع فروعها المتواجدة في القارات الخمس لوضع ضوابط قانونية ملزمة للدول وحكومات البلدان التي قبلت بالأمم المتحدة وفروعها رقيبا عالميا على ممارساتها وتحققت تلك الضوابط رويدا رويدا متزامنة مع تطورات الأحداث العالمية ومقتضيات الضرورة الملحة للحفاظ على حياة وحقوق البشر. ومن أكثر ماعانت منه البشرية ولا زالت هي الحروب وإستخدام أسلحة الفتك والدمار دون وازع أو رادع لما قد تتركته من آثار على الإنسان والبيئة لدرجة أصبحت هذه الأسلحة قاتلة ومدمرة في حينها لكل ما يحيط بها بل وبالاقاضيا على الأجيال المتعاقبة في مناطق النزاعات والحروب. ومن تلك الأسلحة الفتاكة ذات العواقب الفتاكة الألغام المضادة للأشخاص والآليات.

معالي الأمين العام للأمم المتحدة

إن الجمهورية التركية هي البلد الوحيد في العالم الذي زرع الألغام في أراضيها على طول يزيد على 800 (ثمانمائة) كيلومتر على طول حدوده الجنوبية ويعرض يتراوح بين 200 - 300 مترا. لقد وقعت تركيا هي الأخرى على إتفاقية أوتاوا المتعلقة بحظر إستخدام الأسلحة الكيماوية والغازات السامة وأيضا عدم إستعمال الألغام ضد الأفراد وإزالتها من أماكن تواجدها والتخلص من مخزوناتها

OTTAWA CONVENTION

هذه الإتفاقية التي وقعت عليها 161 دولة ومن ضمنها الجمهورية التركية التزمت بما جاء فيها ولكنها لم تنفذ حتى تاريخ هذا اليوم ما تعهدت به ، ولم تخطو أية خطوة جدية تجاه تنفيذ هذا الإلتزام. لقد زعمت الحكومات المتوالية على الحكم في الجمهورية التركية هذه الألغام المضادة للأفراد والعربات على أراض خصبة تعود أصلا ملكيتها لسكان القرى والمدن القريبة من الحدود الدولية مع الجمهورية السورية. وبناء على مصادر إنسانية حديثة وثيقة الإطلاع نذكر منها وعلى سبيل المثال : صحيفة دي نيو تسوريشر تسابتونغ السويسرية التي نشرت في عددها الصادر بتاريخ الثاني من شهر نوفمبر 2013

Neue Züricher Zeitung

Frankfurter Rundschau

وصحيفة فرانكفورتر روند شاو الألمانية التي نشرت لمراسلها غيرت هولر

Gerd Höhler

وصحيفة دوتش تركيشه نخريشتن

Deutsche Türkische Nachrichten Zeitung

تؤكد أن الحكومة في تركيا لم تتخذ حتى تاريخه أي إجراء عملي لإزالة الألغام مخالفة بذلك المبادئ الأساسية لإتفاقية أوتاوا التي نصت على أن الدول الموقعة عليها تلتزم بمايلي :

أولاً : إزالة الألغام المتواجدة على أراضيها خلال مدة أقصاها 10 (عشرة) سنوات من تاريخ سريان مفعول هذه الإتفاقية التي بدأ في الأول من شهر آذار / مارس من عام 1999

ثانياً: التخلص وتدمير كافة الألغام المتواجدة في مخازنها ومستودعاتها وذلك خلال مدة زمنية أقصاها 4 (أربعة) سنوات.

ثالثاً: تنظيف وإعادة إعمار وتأهيل الأراضي التي لوثت نتيجة زرعها بالألغام خلال مدة زمنية أقصاها 4 (أربعة) سنوات.

إن المدة القانونية التي حددتها إتفاقية أوتاوا للجمهورية التركية سوف تنتهي في شهر آذار / مارس 2014 . إن دفع الحكومة التركية مهمة إزالة الألغام تارة إلى قواتها المسلحة وأخرى إعادتها للمناقشة والتداول مع بعض الشركات الخاصة ، والرد على مراسلات ومذكرات على الهيئة العالمية ولجانها المنبثقة عن إتفاقية أوتاوا لمراقبة مدى الإلتزام الدول الموقعة عليها على مبادئها تارة بأنها فقدت ومع مرور الزمن الخرائط الهندسية لحقول الألغام ، وأخرى بأن خرائط حقول الألغام أصبحت قديمة وغير مجدية نظرا لما قد تكون الألغام الأرضية قد تعرضت له من التحرك من أمكنتها التي زرعت فيها ، إن كل هذه الحجج تؤكد على عدم مصداقية الحكومة التركية في الإلتزام بإزالة تلك الألغام التي ذهب ضحيتها الآلاف من السكان المدنيين وفقد عشرات الآلاف من مواطني المناطق الحدودية الجنوبية لسواعدهم وأرجلهم وبصرهم وتعرضوا للتشويه وأصبحوا مقعدين عاجزين.

وقد أبلغت الحكومة التركية في الأشهر الأخيرة سكان المناطق الحدودية الجنوبية مع سوريا عدم اعتراضها على قيامهم بفلاحة واستثمار الأراضي الملغومة وذلك على مسؤولية السكان وبدون تحمل السلطات التركية الرسمية لأية نتائج سلبية أو أضرار جسدية أو مالية قد تلحق بهم. أي أن الحكومة التركية فتحت الباب أمام الأهالي في تلك المناطق للعمل وعلى مسؤوليتهم الخاصة والمغامرة بحياتهم ووجودهم في حقول الألغام المميتة.

لقد رحبت البشرية بقدرة الإجماع الإنساني الخلاق على إلزام حكومة الجمهورية العربية السورية لتدمير الأسلحة الكيماوية وذلك إستنادا إلى الحجة القانونية الصحيحة بأن سوريا هي من الدول التي وقعت على إتفاقية أوتاوا وبالتالي التزمت بموجب توقيعها على بنود وشروط هذه الإتفاقية التي تقضي أيضا بعدم إستخدام الأسلحة الكيماوية والغازات السامة بل ويتوجب عليها التخلص من هذه الأسلحة والمواد الموجودة في مخازنها ، وتنفس العالم الصعداء عندما تخلصنا منها بفضل التضامن العالمي وإصراره على إلزام الحكومة العربية السورية بتنفيذ قرارات إتفاقية أوتاوا و بإزالة الأخطار الناجمة عن مثل هذه الأسلحة البشعة الفتاكة التي لاتميز بين إنسان أعزل وطفل وتقضي على كل كائن حي بوحشية وضراوة حرمتها للتراث السماوية ، واستنكرتها مبادئ حقوق الإنسان الأساسية .

إننا نطالب معاليكم بصفى الإيمان العام للأمم المتحدة ، كما نطالب هيئة رقابة تنفيذ المبادئ والبنود القانونية لإتفاقية أوتاوا للتخلص من الألغام وإزالتها ، وجميع الدول الأعضاء في إتفاقية أوتاوا والهيئة العالمية لحقوق الإنسان في جنيف بمخاطبة حكومة الجمهورية التركية ودعوتها لتنفيذ ما وقعت عليه والتزمت به في أوتاوا بموجب خطة عملية فورية ولمدة زمنية محددة تحت إشراف الهيئة المنبثقة عن إتفاقية أوتاوا وإلزام الجمهورية التركية على مايلي :

1- إزالة كافة الألغام المزروعة والمتواجدة على طول الحدود الجنوبية مع الجمهورية العربية السورية وذلك خلال مدة زمنية لاتزيد على خمس سنوات.

2- تنظيف الأراضي والحقول التي كانت تتواجد فيها الألغام من التلوث الناجم عن بقاء الألغام فيها لعشرات السنين ، وتأهيلها لتصبح خالية من أي تلوث يضر بالإنسان والكائنات الحية والبيئة.

3- تعويض كافة المتضررين عن تواجد الألغام في تلك المناطق وتعويض ذويهم من يتامي وأرامل وأصحاب عاهات وتشوه نتيجة إنفجار الألغام وتلوث البيئة.

4- تنظيم إعادة ملكية سكان ومواطني تلك المناطق الحدودية للأراضي التي تكون مؤهلة بعد ذلك للحياة والزراعة وتربية الماشية.

5- التدقيق في مستودعات الجمهورية التركية للتخلص من الألغام المخزنة والإشراف على ذلك فورا والإنتهاء من تنفيذ ذلك خلال مدة أقصاها سنتين .

6- إلزام حكومة الجمهورية التركية على التوقيع على خطة العمل المذكورة أعلاه وتوثيق هذا التعهد ونشره أصولاً ضمن وثائق هيئة إتفاقية أوتاوا للتخلص ونزع الألغام وأيضاً نسخة تودع لدى معالي الأمين العام للأمم المتحدة مع وضع ضوابط على صورة غرامات مالية عن كل فترة زمنية محددة تتأخر فيها عن تنفيذ برنامج ما نصت عليه إتفاقية أوتاوا المتعلقة بإزالة ونزع والتخلص من الألغام.

معالي الأمين العام

إن أمان وسلامة الشعوب وديعة مقدسة في عنق المدنية جمعاء ولقد قامت المنظمة العالمية للأمم المتحدة لتكون ضماناً للقيام بما تتطلبه هذه الوديعة المقدسة من أعمال تنظم علاقات الدول والأمم بما تقره الشرائع السماوية والمبادئ الإنسانية التي تحترم كيان الإنسان ، وحياته ، وحرية ، وكرامته .
إننا واثقون من إهتمامكم على تطبيق المبادئ العالمية للأمم المتحدة ، وعلى قناعة تامة على حرصكم على سلامة الإنسان وكرامته ، أملين أخذ مضمون مذكرتنا هذه بعين الإعتبار ، ودمتم ،

مع فائق الإحترام.

Ibrahim Schatlo

Political Science

P. O. Box 23 73

53013 Bonn – Germany

eMail: ireshvani@hotmail.com

Akram Naasan

Chairman, IEH - Internationale Nothilfe e.V

General Director Emergency Doctors

Senior Emergency doctors

Thurbruchstraße 3

17419 Dargen/Kachlin

Tel: +49 (0) 171 3489126

Steuernummer:46 690 213 786

akram@naasan-bicerek.de

akram.naasan@ruhr-uni-bochum.de

info@i-emergencyhelp.de

ألمانيا ، 2 نوفمبر / تشرين الثاني 2013

نسخة إلى هيئة الصليب الأحمر الدولي - جنيف / سويسرا